والا عرفها لا يقبل قولها ولا تقبل بينتها اراه غاب عنها زوجها فتزوجها فعلت ما يفعل الارامل المصيبة واعتدت وتزوجت بزوج اخر ثم جاء رجل وقال رأيت زوجك حيا في بلدة كذا فالوا ان صدقت المرأة الذي اخبرها اولا بالموت لم يحل لها الا القرار مع الزوج الثاني لان خبر العدل الواحد مقبول في باب الموت فتجوز الشهادة بالموت للنساء سماعه من عدل واحد وفي غير الموت لا بد من رجلين يشهد سماعا من الواحد لا غير الموت فالمعاينة والوقف يطلب بشهادة من الجماعة غالبا والا فلا يكتفي بخبر الواحد اما الموت لا يطلب بشهادة من الجماعة غالبا الا اذا اعتاد على رجل واقام كل واحدة منهما البينة انه تزوجها اولا فان لم يكن للاول الا الزوج اذا صدقت واحدة منهما او لا فانت امرأته وتبطل بينة الاخر ولا شيء لها فان اقام كل واحد منهما اثنين او اقام احدهما اثنين واقام الاخر اربعين فان الزوج الاول هو الذي تزوجها اولا وان تزوجها جميعا او لا يدري الاول منهما قال ابو الحسن فرق بينه وبينهما وعليه نصف المهر بينهما ان اقام كل واحد منهما فالزواج هذا اذا قال تزوجتها ولا ادري الاول منهما واما اذا قال لا اتزوج واحدة منهما ينبغي ان لا يجب شيء والاصح ان هذا الجواب في الفصلين سواء وهو كما لو اقام البينة بعد موت الزوج وانه يقضي لكل واحدة منهما المهر والميراث

فصل فيما يتعلق بالنكاح

من المهر والولد وغير ذلك

قال وسئل عن السايل اذا عيد فقال راه فايدة رجل قال لامراته تزوجتك وانا صبي فقالت بل تزوجتني وانت بالغ كان القول قولها لان القاضي لا يفرق بينهما بل يسأل هل جاز وليك امرأة ان قال لا يقول له القاضي هل اجزت بعد البلوغ ان قال لا يقول له فجز الان ان قال لا يفرق بينهما امراه وهبت مهرها من الزوج وقالت انا مدركة ثم قالت بعد ذلك لم ادرك مدركة وكذبت فيما قلت قالوا ان كان قد ظهر قد الدرك ثم قالت بعد ذلك لم ادرك مدركة وكذبت فيما قلت قالوا ان كان قد ظهر قد الدرك في ذلك الوقت او كان بها علامة المدرك لا تصدق انها لم تدرك مدركة وان لم يظهر ذلك فالقول قولها لان رجلا زوج ابنته الصغيرة فمات بعد موت الزوج تظل الميراث ان قال زوجني ابي وانا لا اعرف كان لها الميراث

وان

وان قالت لا اعرف امرته بالتزويج ولكن حين بلغني انه زوجني اجزت ان اقام البينة على ما قالت كان لها الميراث وان لم تقم البينة لا يثبت النكاح ولا ميراث لها لانها اقرت ان نكاح الاب انعقد موقوفا فلا يقبل قولها بالتنفيذ الا ببينة رجل وامرأتين او رجل ويمين المدعي ولو اقامت البينة انها ما علمت بالنكاح الا بعد ما بلغها الخبر ثم اختصما الى القاضي فالقول قول الزوج انها سكتت حين علمت فقالت لا ابطل الا حين علمت فان القول قولها وان قالت علمت بالنكاح يوم كذا فردت وقال الزوج لا بل سكتت فان القول قول الزوج وهو نظير ما ذكر في الشفعة اذا اختلف الشفيع مع المشتري على هذا الوجه ان قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت فان القول قوله وان قال علمت بالشراء يوم كذا فطلبت لا يقبل قوله صغيرة زوجها غير الاب والجد فاختصموا بعد البلوغ وهي تقول ما اخترت الفرقة حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها الا ببينة وان اختلفا في الحال فقال بلغت الان واخترت الفرقة فقال الزوج لا بلغت قبل هذا لو سكتت فان القول قولها وان كانت شيبا وقت البلوغ لا يبطل خيارها الا بالرضا منها بعد البلوغ او الاقالة وبعد ذلك امرأة ابرأت مهرها على وارث زوجها الكفء من مهر مثلها ان كان الوارث صغيرا بالنكاح يقول له القاضي اكان مهرها يوصل كذا ابرأت مهرا الكفء من مهر مثلها ان قال الوارث لا يقول القاضي ان كان كذا يبرئ دون الاول لا كفء الكفء من مهر مثلها ان قال لا يقول له القاضي اكان كذا الان يأتي القاضي على معدل امهر المثل فيعدل له اذا قال الوارث لا ارضى القاضي مقدار مهر المثل ويحلفه على الرضاء ونظيره اذا اقر الرجل بمال غير مقدر ثم الدراهم فان القاضي يقضي عليه بكذا الا ان يأتي القاضي على معدل لذلك فيعدل له ويحلفه على الرضاء بدعوى المدعي وهذا اذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها اما ان كان لا يعرف يأمرها بالسؤال عن مهر مثلها ثم يعلمها اقامة البينة على ما تدعي رجل زوج ابنته الصغيرة فاقر انه بعد ما دخل بها ظلمت مهر مثلها من الزوج